

كلية الآداب والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

إعداد: الأستاذ / سطمبول ناصر.

ملزمة الدروس لطلبة ماستر 2

لسانيات عربية/ لسانيات النص/ تحليل النصوص /تحليل الخطاب السردي

1- لسانيات النص الأدبي.

لسانيات الكلام وإجرائية تشكّل الأنساق

السنة الجامعية : 2020 /2019 م

أ.د سطمبول ناصر .
كلية الآداب والفنون
جامعة وهران 1

لسانيات الكلام وإجرائية تشكّل الأنساق

يتحدد جنس الرواية من حقل الكلام كونه يجلي انطلاقاً من التفرّيع الذي يسلكه وهو يوزع قسمته بين الأنواع التي تقع تحته، حيث منه تتشكل عملية العرض للأنواع المتعددة، ومن ثم يصبح الكلام لدى النقاد القدامى ممن تمثلوا شعرية أرسطو حقلاً للتعدد المرجأ، ومجمعا للتباين، وكلية الحضور المسبقة على كل تفرّيع.

تتبنى مواضع التفرّيع للكلام في بعض من مستثنى الموروث البلاغي على سلّم توزيعي، فتتخذ من الكلام مقدمة كبرى، تنطوي تحتها متواليات التفرّيعات، ولعل هذا الذي ذهب إليه التوحّيدي . نقلا عن مسكويه . (إن النظم والنثر قسيما تحت الكلام، والكلام

جنس لهما. وإنما تصح القسمة هكذا: الكلام ينقسم إلى المنظوم وغير المنظوم. وغير المنظوم ينقسم إلى المسجوع وغير المسجوع. ولا يزال ينقسم كذلك حتى ينتهي إلى آخر أنواعه. ومثال ذلك يجري مجرى قولك الحي. فكما أن الحي ينقسم إلى الناطق وغير الناطق. ثم أن غير الناطق ينقسم إلى الطائر وغير الطائر. ولا تزال تقسمه حتى تنتهي إلى آخر أنواعه. ولما كان الناطق والطائر يشتركان في الحي الذي هو جنس لهما. ثم يفصل الناطق بفضل النطق. فكذلك النظم والنثر يشتركان في الكلام الذي هو جنس لهما، ثم يفصل النظم عن النثر بفضل الوزن الذي به صار المنظوم منظوما¹، يتضح من رسم هذه الخطاظة التوزيعية أنها تنهض على تصور تقريعي منطقي، ذلك أن منطق التقريع يحدده مستوى التباير لكل فرع*، وحين تحدث تشاكلا بين الكلام وكل ما يرد دونه، يصبح لدينا أن ما يتفرع عنه هو جنس وما يقع تحت الجنس أنواع، فتزد محصلة حد الكلام أنه جنس الأجناس، لكونه يمثل آلة توزيع، وحدًا جامعا من حدود القياس.

لذلك فإن التوحيدي يقارب. انطلاقا من الكلام. خطاظة التقريع التراتبي للذاتيات بأجناسية الشعر والنثر وما يقع تحتها من تقريع، ذلك (أن الذاتيات التي هي أجناس وأنواع تترتب متصاعدة إلى أن تنتهي إلى جنس الأجناس، وهو الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس وتترتب متنازلة حتى تتحط إلى النوع الأخير الذي نزلت منه انتهت إلى الأشخاص والأعراض، ولا بد من انتهاء الجنس العالي في التنازل إلى نوع أخير إذ ليس يخرج عن النهاية، ولا بد من ارتفاع النوع الأخير في التصاعد إلى جنس عال)²، لذلك ينبني التقريع على هذا النحو من التشكل التصاعدي وما يقع تحتها بحيث تنتزل إلى الأدنى من التقريع،

¹. التوحيدي (أبوحيان)، الهوامل والشوامل، تح / أحمد أمين، السيد صقر، لجنة التأليف والترجمة، 1951، ص/309

*. (ولما كان الوزن حلية زائدة، وصورة فاضلة على النثر صار الشعر أفضل من النثر من جهة الوزن. فإن اعتبرت المعاني كانت المعاني مشتركة بين النظم والنثر وليس من هذه الجهة تميز أحدهما عن الآخر، بل يكون كل واحد منهما صدقا مرة، وكذبا مرة أخرى، وصحيحا مرة وسقيما أخرى، ومثال النظم من الكلام مثال اللحن من النظم، فكما أن اللحن يكتسي منه النظم صورة زائدة على ما كان له كذلك صفة النظم الذي يكتسي منه الكلام صورة زائدة على ما كان له. وقد أفصح أبوتمام عن هذا حين قال:

هو جوهر نثر فإن ألفتَه بالنظم صار قلائدا وعقودا.)

. ينظر: مسكويه (أحمد بن محمد بن يعقوب)، الهوامل والشوامل، . سؤالات أبي حيان التوحيدي لأبي علي مسكويه. تح / سيد كروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 01، 2001، ص/ 347، 348.

². الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد)، معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، للطباعة والنشر. بيروت، ص/ 76.

ومن ثم يصبح الكلام وفق هذا التشجير، حقلاً تتداخل ضمنه أجناسيات الخطاب، وعليه فهو متوالية تفتح على اللاتحديد، وبذلك تتخلّق معالم اللاتميّز من حقل الكلام ، وكل ما يدخل تحتها يظل مشدوداً إلى دائرة اللاتميّز.

إن الكلام حقل إخباري إبلاغي يفتح على الاحتمال النصي وعلى التوقعات الأجناسية، ولذلك فهو يتموضع وفق ما سلف ذكره ضمن مجال اللاتحدّد واللامتوقع من حيث هيئة تشكّله، فهو على قدر من الهلامية التي تتخلّق في كل حين على حالٍ يُغاير ما سلف، فهو القائم على التخلّق الراهن، فالخطاب الكلامي يمارس حضوره في المنطوق المتعدّد وهو رهن الاستعمال، وعلى هذا النحو من المأخذ التفتت الجاحظ حين تعرّض إلى التعدّد الكلامي بين طبقات الناس ضمن كلية متداخلة، وهذا بدوره يسهم في تأسيس أجناسية الخطاب (.. يكون المتكلم بدوياً أعرابياً، فإنّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السّوقي رطانة السوقي. وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات. فمن الكلام الجزل و السخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل، وكلّه عربي، وبكل قد تكلّموا، وبكل قد تمارحوا و تعابوا. فإنّ زعم زاعم أنه لم يكن في كلامهم تفاضل، ولا بينهم في ذلك تفاوت، فلم ذكروا العي و البكيء والحصر والمفحم، و الخطل والمسهب والمتشدّق والمتفهيّق.. ولما ذكروا الهجر والهذر والهديان والتخليط ... ولولا أن هذه الأمور قد كانت تكون في بعضهم دون بعض لما سُمي ذلك البعض الآخر بهذه الأسماء)¹، ضمن هذه الحلقة التي عدّد الجاحظ أجناسية الملفوظ الكلامي، يتضح أنّها تجلّي لديه صنّافة تنهض على قدر كبير من محدّدات التصنيف ، والتراتب المتفرع من فعل الكلام إلى مستوى التوازي التلفّظي بين الأفراد إلى طبقية الكلام بين الناس ، ثم يأتي تلو هذا على توزيع ثنائي وهو على قدر من التقابل الضدّي ، وعقب هذا يعمد إلى الكلية الكلامية بين الناس ، وهذه بدورها تقدم دائرية الكلام ، ذلك أنّ هذا التصنيف لطبقات الكلام هو في الواقع حصر للتشذير الأجناسي .

¹ . الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) ، البيان والتبيين ، تح / عبد محمد هارون ، دار الجليل ، بيروت ، ج / 1 ، ص / 144 ، 145 .

إن النوع أو الجنس يتخلّق من حلقة هذا الرصد التشذيري والذي أتى الجاحظ على تعداده، فالكلام يُجَلِّي هويّة الجنس الأدبي، أي أن هذا الحقل المتنوع من التداول، والمتعدّد في التفاوت، كما أن الأجناس الغرائبية تأصّلت من هذا الشكل (بمثل هذا.. نجد أن هذا الفعل للكلام منتشر كثيرا خارج الأدب ومن الأشياء المثيرة للفضول ... قد أثبتت عملياً هويّة فعل الكلام الذي ما هو إلا نواة الجنس وهذا الانزلاق في الموضوع كاشف: فهوية الجنس تأتي إليه من فعل الكلام الذي هو في أساسه الحكيم عن الذات. وهذا لا يمنع لكي يصبح جنسا أدبيا، من أن يتعرض هذا العقد الأولي لتحوّلات عديدة)¹، ينتج لدينا أن ما انتهى إليه الجاحظ يُدَلِّل به في انواعية الشعر أو النثر .

في ضوء ما سلف، يُحتمل أن كثيرا من الأجناس النثرية في تراثنا، كالمقامة أو السير الشعبية قد تخلّقت من هذه المدارة الكلامية أو نحوها مثل ألف ليلة وليلة وما تضمنته مُتون الرسائل، جزاء ما تحفل به من أبنية حوارية هي من حيّز الكلام الذي أتى الجاحظ على ذكره بوصفه خطاطة تُسهم في افراز المتعدّد من الصيغ المفتوحة على افتراضات التشكّل النصّي، ذلك (أن هناك حقيقة معينة تحكم وتؤسس كل ملفوظ، وهي أن اللغة دائما علم والخطاب دائما معرفة بالنسبة لمن يتلفظ بالكلام أو ينصت له داخل السلسلة التواصلية. وبما أن المعرفة الأدبية تتموقع هي أيضا داخل حلقة القول . السّماع، وتستمد منه هدفها و قصديتها، فإنها تحدد موضوعها (النص) ككلام هكذا فإن المعرفة الأدبية ... كبنية لسانية مغلقة)². إن الكلام يتسع حضوره إلى مجال لا يتناهى عند تحديدات أجناسية، ومن ثم فهو لا يخضع للتصنيف أو يقف عند مواطن التمييز فتحدده مواصفاته النمطية.

إن الكلام كونه مدارة منفتحة ومائجة، فهو لا يقترب من المواضعة النصية وذلك بوصفه لا يصدُر عن الدّرس أو القاعدة التي تتمّط حدوده بلاغيا، وعليه فهو متعدد في هيئة أجناس كثيرة ومتحول في تشكّله، فالكلام من حيث البناء قد يكون (شائعا أو أجنبيا مُمّارا

¹ . ينظر: تودروف، (تريفتان)، أصل الأجناس الأدبية، تر/ محمد بريدة، الثقافة الأجنبية، مجلة فصلية تعنى بشؤون الادب في العالم، تصدرها دار الجاحظ للنشر، بغداد، ع/ 1، السنة الثانية، ربيع 1982، ص / 51.

² . كريستيفا (جوليا)، علم النص، تر / فريد الزاهي، دار توفال، الدار البيضاء المغرب، ط/ 2، 1973، ص/ 44.

أو مجازياً أو زخرفياً أو مبتدع المعنى أو مطوّلاً أو منقُوصاً أو معدّلاً ... والشائع يعني ذلك الذي يستعمله كل الناس)¹، يأتي الكلام وهو على هذا النحو من التعدد المتداخل، حلقة تواصل للأشكال النصية قبل أن تتأسس وتتأصل، وهذا التداخل يمثل وحدة الوجود الفعلي لتعدد مراتب الصيغ النصية ومن ثم جاء الكلام بوصفه حاملاً لجوهر التشاكل والتمايز معا .

من هنا ورد الكلام لدى القدامى وهو يتأسس على مفهوم جامع ينهض عليه الشعر بخاصة وجلّ ما تضمّنه الأدب بعامة بما فيها الأنواع النثرية التي يدقّ توصيفها أو تتميطنها كالتالي أوردتها الجاحظ ضمن مقطّعات الكلام وقصار الأحاديث والفقر والنُتف² من كلّ شيء و الصّفات والنعوت المفردة أو ما وقع ضمن مزوج الكلام وحتى التي لم تدخل ضمن المعلوم من المرويّات* .

إن مجمل هذا يدخل ضمن مدارة الكلام لكون أن الشعر قد تخلّق من مكانه ومدافنه و قد تأتى في البدء من يسيره الموزون إلى كثيره ولذلك انتهى المعريّ إلى مبدأ هذا التدرج على هذا النحو: (وإذا نُطق باليسير من الموزون، فما الذي يمنع من النُطق بكثيره ؟ وقد تقدّم أن الشعر نوع من جنس، وذلك الجنس هو الكلام. وإذا صحّ ذلك قلنا: إن الشعر جنس والرجز نوع تحته.. . وما أدفع أنّ الرجز أضعف من القصيد، ولكنهما جنس واحد.)³، من هنا وردت القسمة . إضافة إلى ما آنف ذكره . وهي على هذا المأخذ من التقريع الأنواعي الحاصل عن مدارة جنس الكلام .

يتبيّن من مُجمل ما سلف، أن كلّ منجز قد ورد تاليا على هذا المدى الذي يُدعى بالكلام وهو في تآزر كامل مع الفعل، حيث يجليّ ذلك التعاضد مع اعتباطية التّفكير، إذ إن(الكلمات هي شارات أفكار الذي يتكلّم . ج. لوك . لغة قادرة على أن تدلّ بأي طريقة

¹ . ينظر: أرسطو، فن الشعر، تر/ ابراهيم حمادة، دار النشر، بيروت، ص/ 100.

² . ينظر: الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح / عبد السلام هارون، ج / 02، ص / 117.

* . نحو: (أشعار المجانين ولصوص الأعراب، والأرجاز الأعرابية القصار، وأشعار اليهود، والأشعار المنصّفة.) .

. ينظر: المصدر نفسه، ج/ 04، ص / 23.

³ . المعري (أبو العلاء)، رسالة الصّاهل والشّاحج، تح / عائشة عبد الرحمن . بنت الشاطيء . دار المعارف، مصر، ص/ 181، 182.

تتركّب العناصر في تمثيل معيّن وكيف يرتبط بعضها إلى البعض، وإذ تملك الأدوات التي تسمح بالإشارة لكلّ الروابط المحتملة بين أجزاء التمثيل، فإنّه ستكون لها بذلك القدرة على أن تجوب كلّ النظم الممكنة.¹، وعليه كان الكلام حقلاً للإرجاء لدى القدامى العرب فتأتى لهم به التوصيف المُسبق للشعر أو كلّ منجز تُلَفّظي نثري فأنحدرت عنه التقسيمات وكثير من التفريعات لشتّى المواضع الخطبية والتحديدات اللفظية وهي في اعتباطية تشكّلها البدئي لدى أعراف الجماعات القبلية، فانتهدت منه إلى إقامة الروابط في عقد المُسمّيات بوصفه جامعا لكلّ صناعة ومن ثمّ تعود إليه مصدرية المرويّات الشفوية والمسروقات الحكائيّة وموارد الأخبار، وعليه فإن (اسم الجنس الجامع الذي اهتمّ به العرب القدامى. ووصفوا به مختلف الممارسات اللفظيّة وميّزوا أنواعها وخصائصها هو مفهوم « الكلام ». وعلينا أن ننطلق من هذا المفهوم لرصد كيفية تحديد القدامى لأجناسه و أنواعه. ونعيد التفكير فيه بمنظور جديد يمكننا من ملامسة مختلف تجسّداته و تحققاته، بالنظر إلى هذا " الكلام " في حد ذاته وبعيدا عن مختلف الملابس التي جعلت القدامى يقبلون بعضه " النص " ويرفضون بعضه الآخر " اللانص ".²) وفق هذا الموقف من الطرح الذي سلكه سعيد يقطين تجاه مفهوم " الكلام " قصد مساءلته من جهة راهن تصورنا المعاصر و في الوقت الذي كنّا نتوق إلى متّسع من التحديد لمفهومه قصد بسطه لتحليل يذهب به بعيدا، نجده في المقابل قد أسلمه إلى مسلك ضيقّ من جهة مدلول الجنس الذي قايناه به فصادر مطارحته ضمن سلمية تعاقبت بين الأخذ بتخوم جنس الأجناس " الكلام " فأنحدر عنه إلى ما دون ذلك وهو جنس " السرد " ، في حين أن الكلام يتعدّى هذا التحديد بوصفه جامعا لبلاغة الشعر وكثيرا من التفريعات الأنواعية بما فيها السرد .

من هنا يمكن التساؤل عن الكلام، في حالة ما إذا كان يسقط عليه التحديد الأجناسي أم ينزح عنه ؟ ومن ثم يخضع إلى تحديد سابق عليه فيتأسس عنه مدلول ما، وفي مقابل هذا يظلّ تشكّله غير قار نظرا لكونه يرتهن إلى الأنية و اللحظة التي يتشكّل ضمنها وعليه فهو لا يستند إلى مرجع تاريخي نظرا لطبيعة التحوّل التي ينهض عليها و صيرورة التغيّر حتّى

1 . ينظر : فوكو (ميشيل) ، الكلمات والأشياء ، تر/ بدر الدين عروذكي وآخرون ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، 1990 ، ص / 84 ، 90 .

2 . يقطين (سعيد) ، الكلام والخبر . مقدمة للسرد العربي . المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط / 01 ، 1997 ، ص / 133 .

وإن كان يُنتج إخبارا وسردا وحكيا وإبلاغا وقصا وإيقاعا غير أن مقصديته تظلّ رهن (مرفولوجيا " الحاضر "، تعكس على صعيد الدال، ذلك اللاتخصيص: فغياب اللاحقة SUFFIXE الزمنية يعني أنه ليس ماضيا ولا مستقبلا، وفي الوقت نفسه يجعل الحاضر جاهزا في أي فترة ..)¹، لذا يظل الكلام يمثل آلية لكلّ تلفظ خطابي وتشكّل نصّي لم تنجزه الكتابة بوصفه سابقا على كلّ المحدّدات البانية.

وعليه يبقى الكلام دوما يرتهن إلى مجال الآنية في الخطاب واللحظة المسبقة على المواضع التي لم تسننها الكتابة، ومن ثم فهو قيد التحقق الدائم بحيث لا يلتزم بمرجعية الزمن حيث يظل دوما رهن التوالد الحاضر بمقصديات مختلفة، وبالتالي فإن (قيمة حقيقة ملفوظ ما تقوم على المتحدّث باعتباره هو نفسه مصدرا، فذلك لأن الملفوظات نفسها... تأخذ حقيقتها من مصدر آخر، أي من شبح الحقيقة و هو... شخص العالم أو شكله القانوني... لنشير إلى أن الحقيقة المنسوبة إلى الملفوظ لا مصدر لها سوى اعتقاد المتحدّث، ذلك أن الملفوظ...يقدم نفسه كملفوظ حقيقي لمجرد أنه لفظ، باعتباره مرتبنا بنظام الأشياء)². إن مداراة الكلام تمارس فعلها بما يدل على الزمن الحاضر بإشارات ترد من جهة الفرد أو الجماعة لحظة تأديتها فيأتي الكلام من جهة التلفظ مفتوحا على كثير من المقومات، هي بالضرورة تأتي منساقا مع منطق متواضع عليه نسبيا ضمن الراهن الفاعل لصيرورته.

ولعلّ هذا المجال النسبي هو الذي أدّى بدوسوسير كي يحجم عن تصنيف الكلام ضمن الظواهر البشرية ومن ثمّ يخضع لنمط من التبويب، وهذا ما دعاه إلى توصيفه بنوعوت أخرجته عن الأنساق اللسانية القارة، لكونه (متعدّد الأشكال متباين المقومات موزعا في الآن نفسه بين ميادين متعددة بما فيها الفيزيائي و الفيزيولوجي والنفسي منتما في الآن نفسه إلى ما هو فردي وإلى ما هو اجتماعي. ولا يتسنّى لنا ترتيبه ضمن أي قسم من أقسام الظواهر البشرية لأننا لا نستطيع أن نستخرج وحدته)¹، من هنا أضحي حقل الكلام عصيا على الدراسات الألسنية وذلك لكونه . وفق ما يذهب إليه دوسوسير . يقتضي (في كلّ آونة نظاما

¹ . سيرفوني (جان)، الملفوظية . دراسة . تر / قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص / 43، 44.

² . ينظر: المرجع نفسه، ص / 33، 34.

¹ . دي سوسير (فردينان)، دروس في الألسنية العامة، تعريب / صالح القرماذي وآخرون، الدار العربية للكتاب، ليبيا . تونس، 1985، ص / 29.

مستقرا وتطورا ، كما أنه . في كل حين مؤسسة حالية ونتاج من نتاجات الماضي)² ، ونتيجة لهذا المقتضى أصبح الكلام مفرغا من مرجعية الثابت الذي يؤدي بالضرورة إلى نسق متواضع عليه إذ هو في هذا الحال أقرب إلى **شبح الحقيقة** حيث الشخص . المتكلم . هو المرجع والمصدر والفعل القاعدي لتشكل الكلام، ومن ثمّ فهو الخفي المتوالد الذي لا يثبت إلا من جهة **مصدرية اعتقاد المتكلم** الذي منه تتأسس بنيوية الكلام بوصفه حجة إشارية تحيل إلى مساهم في عملية الاتصال³ .. وهذه تثير إعادة النظر في الترسيمات التقليدية للاتصال... أي أن يتمكّن الملفوظ نفسه من إدخال تعددية أصواتية⁴ . من خلال ما تقدّم، يتضح أن الكلام يتأطر ضمن ثنائية الثابت " ما كان "، والمتحوّل " ما يكون عليه، " ذلك أن حاضر الكلام هو المتحول الذي يتداخل مع الحاضر اللغوي لذلك يعزو "دوسوسير" (اصطدام الألسنية أثناء دراستها للكلام إلى مسألة استحالة إدراك هذه الثنائية . المشار إليها . في دراسة تلمّ بها في آن واحد، حتّى وإن تمّ لها ذلك . في نظره . فسيصبح موضوع الألسنية ركاما مبهما من أشياء متباينة لا يمتّ بعضها إلى بعض)¹، هذا التبرير الذي انتهى إليه «دوسوسير» يعود إلى إشكالية الآونة "الحاضرة" التي يتشكّل ضمن حقلها الكلام، فينفلت من نتاج الماضي إلى نتاج الأنية أو الحالية وهذه الثنائية بمثابة الدائرة التي تسهم في تحديد المجال الشخصي والمجال الاجتماعي معا، ولعل هذا التواشج هو الذي أدى بـ "دوسوسير" كي ينتهي إلى اللغة من وجهة نظره (بوصفها كلا بذاته ومبدأ من أبواب التبويب وأنها والكلام ليسا بشيء واحد فإنما . في نظره . هي منه بمثابة قسم معين... فهي في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواضعات يبنهاها الكيان الاجتماعي ليمنح الأفراد من ممارسة هذه الملكة)²، في ضوء هذا الطرح لا يظفر الكلام بحيازة تصويرية نظير ما يسلكه تجاه اللغة فيفلت من أسر التجرد وحيازة النظام الخاص إلى المنجز اللامتناهي وبخاصّة من جهة شقّه الذي ينبجس عنه الأنّي الشخصي " **الملفوظ الحاضر** " والمتحوّل في الآن ذاته والذي لا يخضع إلى عقد أو مواضعه وذلك لكون ما يقع في مقابله حيث النسق

2 . المرجع نفسه، ص / 28.

3 . ينظر: سيرفوني (جان)، الملفوظية . دراسة . تر / قاسم المقداد، ص / 35.

4 . ينظر: المرجع نفسه، ص / 36.

1 . ينظر، دي سوسير (فردينان)، دروس في الألسنية العامة، تعريب / صالح القرمادي وآخرون، ص / 29

2 . ينظر، المرجع نفسه، ص / 29.

. ينظر، مبارك (حنون)، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، المغرب، ط / 01، 1987، ص / 35.

الذي يجليّه اللسان من جهة ما هو متواضع عليه نقيض الكلام الذي لا يسقط عليه العقد لارتعانه للحاضر الشخصي، إذ لا ينزاح عن طبيعته كي ينفرد بذاته أو ينفلت من إطلاق يسلك الأفراد فيه من ممزوج التراكيب وتلاوين الأبنية ما لا يحصى، ومن ثم يصعب الإمساك عليه بدقة أو الإحاطة بمواصفاته ضمن سُلّمية من التعاقب النسقي، وبالتالي يعسر لدى المتلقي معرفة مدلول الحقل الإجرائي لحقل الكلام حال التلقّف .

لذلك فالحال الراهن أو الحاضر يصعب تحديدهما أو توقّع ما ينتج عنهما، من هنا اصطدمت الألسنية بمسألة ثنائية الماضي والحاضر، وعليه فإن (زمن الحاضر بالنسبة [للبعض] هو صيغة شكل غير محدّد، أما بالنسبة [للآخر] فلا يمكن تطبيق هذه الصفة على صيغة معلومة للفعل على اعتبار أن التطابق الشخصي يخلو من الدلالة الزمنية والشخص في الحقيقة، معلم مندمج في الزمن، أي أنه عامل يدخل مبدأً توجيهياً في الزمن الذي يشترك الشخص فيه)¹، من خلال هذا المجل الذي انبسط حول الكلام ويقدر يكاد يتّسع إلى حدّ لا يتناهى ومن ثمّ تطلّب استدعاء بعض ما أوردت من مناحيه وفق هذا النحو من التقديم قصد الوقوف على مداه المنفتح، وعليه فقد نتج لدينا أن الكلام يعسر تجنيسه .

في ضوء ما سبق تقديمه، نجد أن القدامى من البلاغيين . ومن ضمنهم **الجاحظ** . قد وقف على كثير من الروايات التي قيّدت الكثير من الأخبار عن وقع الكلام حال تلفظه فكان عتبة لتشكّل شعري أو خطابي أو حذو لتقييس بلاغي أو رسم لغاية النّحاة أو شاهد على غريب أو تقييد لمثل فكانت حصيلتها أن دلّت على مدافن الألفاظ ومكامن الصيغ وأصلحت الفساد القديم وفتحت لسان باب البلاغة²، هذا إضافة إلى ما ورد عن أولئك الذين تكلموا بالجمّ من الحديث حال تلفظهم كالذي تجود به الطبيعة وتعطيه النفس سهواً و رهواً و مع قلة لفظه وهجائه . وفق مذهب **الجاحظ** . أفضل ممن يكّد في العلاج ويحصّر الفكر و يجمع النفس له³، ولعل هذا ما دعاه كي يفرد باباً للموجز من **ملتقطات كلام الناس** وباب حول ما ورد

1 . ينظر: سرفوني (جان)، الملفوظية . دراسة . تر / قاسم المقداد، ص/44.

2 . ينظر: الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح / عبد السلام هارون، ج/04، ص /24.

3 . ينظر: المصدر نفسه، ج/04، ص /28، 29.

من الأسجاع في الكلام⁴ وآخر حول مزدوج الكلام وما يليه ورد عن اللغز في الجواب⁵ ومُحصّلة هذا المجموع يدخل تحت حقل المرجأ الذي انتهت إليه أجناسية الشعر والنثر، وكون هذه الصيغ من الكلام وهي مطروحة على سجية من الحضور التلفظي فهي بالضرورة مفتوحة على افتراضات التشكّل النصّي وفق جنس ما يتقّاه حتى تنتهي إلى القصد الذي تحدّده المعرفة المعيارية. إن الكلام يرد ضمن اقتربات نصية متداخلة وفي بعض من الأحيان، إذ بالكاد يتضح مجراه لكونه لا تستقيم له حيّازة التشكّل البنائي، فيبقى افتراضا واحتمالا تؤدّيه الترجيحات الكلامية ضمن مدارة التعدّد المتداخل وداخل طبيعته الأولى، إذ يسلك دورانا لتشذير نصّي لم يتخلّق بعد فيرد على النحو الواصف الذي ينعته القرطاجني: (المنقطع الأجزاء المنبتر التراكيب غير ملذوذ ولا مُستحلى، وهو شبه الرشقات المنقطعة التي لا تروي غليلا)¹، وذلك لأن الكلام يُفترض منه جميع المظان البنائية المنقطعة والتّامة ومن ثم فهو يقترب ويبتعد من المواضع وقد ينحرف عنها في انزياحات متجدّدة.

لذلك فهو آلية تُؤس في كلّ اتجاه، لا تقرّ إلى ثبات ولا تركز إلى عُرف أو تسنين أو مواضعة، وبالتالي فهو الحامل لجوهر التداخل والمتضمّن لمجموع الصيغ المتعاقبة والأمشاج المتواشجة فيدخل ضمن سلالة كل نص أو توصيف هويّة كل جنس أدبي جزأ ما ينتجه الابتداء على النحو الذي التفت إليه الباقلائي في هذا البسط الواصف المتدرج للتشكّل الأنواعي الذي انبثق عن جنس الكلام: (العرب لم تتكلم إلا بالمنثور بلا وزن ولا تقفية لأغراضها في ذلك وتفاهمها ثم اتفق في أواخر كلامها مخارج حروف استحليت وألفتها الأسماع كما ألفت بعض دوران النواعير والدواليب عن غير قصد من الحيوان والجماد إلى ذلك، فلما كثر في كلامهم ذلك فطنوا له وتنبهوا عليه، ثم اتفق أن وقع لهم أزواجا وأفرادا على وجه يستغرق المعنى المقصود فغيروه من حال إلى حال فصار متألفا التّأليف الذي سموه خطبة فصار السجع والخطابة ديدنهم، ثم فطنوا للتّأليف المتفق أواخره فصار السجع وزنا واحدا فاستحلوه فصار شعرا بطويله وقصيره، ورجزه وقصيده)¹، يتضح من هذا كيف

4 . ينظر: المصدر نفسه، ج / 01، ص / 210، 284.

5 . ينظر: المصدر نفسه، ج / 03، ص / 116، 147.

1 . القرطاجني (حازم) ن منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح / محمد بن الحبيب بن الخوجة، ص / 65.

1 . الباقلائي (أبو بكر)، نكت . الانتصار لنقل القرآن . تح / محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، القاهرة، ص / 270.

تتحدّر الأنواع الشعرية وكذا النثرية وفق سلمية تراتبية عن مدارة الكلام بوصفها تمثل الكلية الكبرى أو الجنس الجامع الذي يصدر عنه التخلّق الأنواعي لمراتب الصيغ الإيقاعية، ومن ثمّ فهو الحقل الذي يُضمّر مجرى التداخل للأنواع الشعرية والنثرية .

يرد الكلام من جهة هذا الذي عُدّت حقوله في بعض من حقول التراث البلاغي وهو لا يقابل السرد بقدر ما يقترب من دلالة الحكي الطبيعي " Muthos " أو الكلام الحقيقي² أو على النحو الذي ظلّت نعوت البلاغة تسعى للأخذ بأوصافه فظلّت قاصرة دونه وحين عدت مراتبه وهي تميّزه عن غيره لبلوغ مراقبه الأولى تبدّي لها من جهة صوغه الجامع غير قابل للتصنيف إذ تتوالج فيه مجموع الصيغ، فيرد (المنظوم مثل المنثور في سهولة مطلعته وجودة مقطعه وحسن رصفه وتأليفه وكمال صوغه و تركيبه)³، إن عملية فتح الحجاب عن الكلام وهو على طبيعة خلوصه البدئي أمر لا تكاد تحيط به الصفة نظرا لكونه رهن التحوّل المائج ضمن مدارة لا نظفر البتّة بحيازة لثباتها .

ولعلّ هذه الخطورة التي استوعبها التوحيدي كثيرا حين لجأ إلى لغة المفاضلة وهو يتعرض إلى فضيلة النثر كونه إلهيا بالوحدة طبيعيا بالبداة⁴، ومن ثم وردت محصلتها كي تنتهي إلى أنّ النثر هو المتعالي عن أجناسية الأجناس وفي مقابله يضارعه الكلام من جهة المدلول الذي يؤديه، وتلك بؤرة تظل تتقبل التأويل المتلاحق فتصل إلى حدّ لا يُحصى من الدلالات لما تنهض عليه من الرؤى المرجأة والمسبقة في الآن نفسه.

من هنا يصبح الكلام غير مثبت في تشكّل ما أو يتنزّل تنزّلا نهائيا إلى صوغ يؤديه جنس ما أو نص أو تُلَفّظ له التنام مُنجز ونتيجة لذلك يظلّ هو المسبق على كل مُنجز ثابت.

² . ينظر: باتيستافيكو (جان)، منطق الشعر، تر / سلامة محمد، عيون المقالات . مجلة، شهرية ثقافية فكرية، الدار البيضاء، المغرب، ع / 01، 1986، ص / 31.

³ . ينظر: العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل)، كتاب الصناعتين . الكتابة والشعر . تح / علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص / 55 .

⁴ . ينظر، التوحيدي (أبوحيان)، الامتاع والمؤانسة، ضبط وتصحيح/ أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج/ 02، ص/ 132، 133.

ينتج من كل هذا، أن مجمل التعريفات لأي منجز نصي تركز إلى الكلام بوصفها تالية له ومن ثم فهي تحلّ محله، لكنه وهو على إطلاقه البدئي يبقى مفتوحا على كلّ مرجأ يُقتطع منه كلّ حين، الكثير من أضرب التراكيب تؤديها تصنيفات بنائية لاحقة ضمن جنس أو نص ما أو تلجأ إليه الكتابة لتثبيتها لأنه وفي بادئ أمره (هو تحقق اللغة في حدث خطاب ما، إنتاج خطاب فريد من طرف متكلم مفرد . وفق طرح دوسوسير . فإن كلّ نص.. هو بالنسبة للغة في نفس موقع إنجاز الكلام. وتعتبر الكتابة علاوة على ذلك بصفتها مؤسسة تالية للكلام الذي يبدو أنها منذورة لتثبيت كلّ تلفظاته التي لاحت شفويا، بشكل خطي موجز، ويبدو أن الاهتمام الحصري تقريبا، المعطى للكتابات الصوتية، تأكيد على أن الكتابة لا تضبف شيئا لظاهرة الكلام. إن لم يكن التثبيت الذي يسمح بصيانتها، من هنا اليقين التام بأن الكتابة كلام مثبت، بأن التسجيل، سواء كان تخطيطيا أو تدوينا، هو تسجيل للكلام، يضمن للكلام ديمومته، بواسطة خاصية النقش الدائمة.)¹، وبذا يدخل فعل التحقق للكلام حين يخرج بعض من أضربه من مجاله المرجأ إلى أي تجنيس كان، انطلاقا من الخطاب التلفظي إلى الكتابة .

غير أن الكلام وهو بعيد عن التحقق، يظلّ يُجَلّي الحركية التي لا تشخصها صيغة زمنية محدّدة وعليه فإن (القسم الكلامي لا يعكس تحليلنا الحدسي للواقع أكثر مما يعكس قدرتنا على صياغة ذلك الواقع في أنماط شكلية متنوعة . وبالتالي يظل . خارجا عن حدود التشكّل النحوي ليس إلا ضربا من الهباء المنثور)¹ وتلك هي صفة الإطلاق التي يؤديها الكلام فيؤدي حيازة الاتساع الذي لا يُحصر، فيتضمّن . كما سبق ذكره . مشمولات التشدير الأجناسي وبوصفه أيضا الحامل للكثير من هوية شفراتها البنائية والتي لا تتبدى إلا باليسير لتخرج إلى صنّافة التجنيس الأدبي.

¹ . ريكور (بول)، من النص إلى الفعل . أبحاث التأويل . تر / محمد برادة، حسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر، ص / 105، 106.

¹ . ينظر: ساير (إدوار)، اللغة . مقدمة في دراسة الكلام،، تر / المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، ط / 02، 1997، ج / 01، ص / 160.

وعليه فإن هذه الأمشاج البانية، وهي ضمن حيازة دائرية الكلام، تظل دوما تمارس فعل الانفلات عن نسق النظم والتمتع عن منطق التصنيف. وفي المقابل فهو يكاد بضارع (الجنس الأعلى الحاوي لكل ما علا وسفل، تتجاوز فيه الأضداد وكيف يصدر عن الانسان، المركب الممزوج بيان لا عيب فيه؟ وإنما يصدر من المركب مركب مثله، ومن الممزوج ممزوج شبهه. ولكن بين المركب والمركب بسيط، و بين الممزوج والممزوج صاف، وبين المعقول والمعقول صلوات، وبين المظنون و المظنون فنون تشير إلى اليقين²، وهذا النحو من الوصف يُحاذي منطق دائرية الكلام المتواشجة، والتي تؤدي إلى فرضية تشكّل المُرجأ من التجنيس والتناص وسائر الإجراءات البانية، بوصفها هُويّة مُلازمة لأجناسية النصوص، حيث ترد عن مدارها ضرورات البدء ولوازم إحداث العلة لمبدأ الشروع لأي تشكّل ينبجس خروجاً إلى انتظام التجنيس ومعيارية أنساق النصوص.

². ينظر، التوحيدي (أبوحيان)، المقابسات، تح/ محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970، ص/ 380، 383.